

Distr.: General
31 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي (الكامبيون)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (القرارات A/65/369 و A/65/280، و Add.1 و A/65/340 و A/65/256 و A/65/119، و A/65/227 و Add.1 و A/65/224، و A/65/257، و A/65/156، و A/65/171، و A/65/263، و A/65/285، و A/65/322، و A/65/287، و A/65/258، و A/65/207، و A/65/223، و A/65/282، و A/65/281، و A/65/321، و A/65/273، و A/65/222، و A/65/274، و A/65/288، و A/65/310، و A/65/255، و A/65/254، و A/65/260 و Corr.1، و A/65/261، و A/65/162، و A/65/259، و A/65/87، و A/65/284)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين (تابع) (القرارات A/65/391 و A/65/367، و A/65/370، و A/65/364، و A/65/368، و A/65/331)

١ - السيد تالبوت (غيانا): قال إن هناك حاجة إلى نهج متوازن يولي أهمية متساوية لجميع حقوق الإنسان وذلك لتحقيق السلام والتنمية. وعززت حكومة غيانا الأحكام المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتوفير الآليات اللازمة للتعويض عن الانتهاكات من خلال إنشاء العديد من اللجان الدستورية لرصد حالة الشعوب الأصلية، والمرأة، والجماعات الضعيفة الأخرى. وتم تعزيز حماية حقوق الأطفال من خلال إنشاء وكالة معنية بحماية الأطفال، ونظام لمحاكم الأسرة،

وبرنامج لتقديم المساعدة القانونية للأطفال. وسوف تعرض على البرلمان قريبا تشريعات تتعلق بمحاكم الأحداث ومسائل الوصاية. وبالإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا سن قوانين ترمي إلى تعزيز حماية المرأة من العنف الجنسي وتحسين الفرص أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. وصدر حديثا تعديل للقانون الجنائي يقيّد التطبيق الإلزامي لعقوبة الإعدام. غير أنه في غيبة الإجماع الدولي، تظل غيانا على معارضتها للجهود الرامية إلى فرض برنامج انتقائي فيما يتعلق بهذه المسألة.

٢ - وتضطلع الحكومة حاليا بتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض الدوري الشامل لغيانا الذي أجرين مؤخرًا. ويعد هذا الاستعراض آلية مفيدة لتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع الدول في جو خال من الانتقائية. وفي حين يقدر وفده العمل القيم للمقرررين الخاصين والخبراء المستقلين في مجال مسألة الدول وتوجيه الانتباه إلى أوجه القصور، فإنه يشعر بالقلق إزاء إساءة بعض المكلفين بولايات استغلال وضعهم المستقل ليتجاوزوا حدود سلطاتهم، مقوضين بذلك استفادة الدول من ثمره جهودهم. وأعرب في ختام كلمته عن تأييد وفده للجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣ - السيد كيم بونغ هيون (جمهورية كوريا): قال إن الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والغذائية التي وقعت مؤخرًا أظهرت جوانب الضعف في بنية حقوق الإنسان القائمة. وتتطلب المساعي الرامية إلى تحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان التنفيذ الفعال للصكوك ذات الصلة، وعلى الأخص عمليات الاستعراض الدورية الشاملة. ويمكن للدول تحسين فعالية العملية على الصعيد الوطني من خلال الجهود المخلصة التي تبذل لمتابعة التوصيات التي يسفر عنها الاستعراض.

أو شواغل الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وارتكبت الحكومة، منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سلسلة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وكانت هناك إشارات إلى ضلوعها في أعمال تعذيب، واعتقالات وعمليات وتصرفات غير قانونية.

٧ - وتواصل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها اعتقال ١٩٨ شخصا في غوانتانامو، ولم تقدم لعدد من السجناء الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية كل ضمانات المحاكمة العادلة. وتحتجز الجهات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية مئات المعتقلين، بمن فيهم الأطفال، في بلدان أخرى دون أن يتمكنوا من الحصول على المشورة القانونية. وغالبا ما لا تتوفر معايير المعاملة الإنسانية في الظروف المعيشية داخل سجون الولايات المتحدة الأمريكية. ويحتجز كثير من المسجونين في حبس انفرادي من دون إجراء استعراض مناسب لحالتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي انتهاك للمعايير الدولية، يعتقل آلاف المهاجرين بشكل روتيني ويحتجزون في ظروف قاسية، وهناك حالات موثقة للإعدام دون محاكمة ارتكبتها قوات الأمن ضد المهاجرين. وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها العميق إزاء معاملة الأقليات العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين خلقت "الحرب على الإرهاب" مناخا عاما يتيح للعاملين في مجال إنفاذ القانون الإفلات من العقاب.

٨ - ويظهر نفس النمط لانتهاكات حقوق الإنسان في كندا. وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات عن قلقها إزاء حالات الأقليات، بما فيها الشعوب الأصلية والكنديون من أصل أفريقي، الذين يواجهون تمييزا في التوظيف وفي استخدام قوات الشرطة بشكل غير مبرر. وتعيش نساء الشعوب الأصلية بشكل خاص في ظروف فقر وعنف زائدين بصورة غير مناسبة. كما أن هناك شواغل

٤ - وتحتاج آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وبخاصة نظم الإنذار المبكر، إلى دعم لكفالة الاستجابة العاجلة للأزمات. وتستحق وحدة الاستجابة العاجلة التابعة لمفوضية حقوق الإنسان اهتماما خاصا لما أثبتته من نجاح في احتواء الأزمات من خلال سرعة نشر الموظفين المؤهلين. كما ساعدت الإجراءات الخاصة التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان في توفير الاستجابة لحالات حقوق الإنسان الملحة في حينها. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى نظام أكثر إحكاما وتنسيقا للتعاون يحقق الترابط بين العمل التي تضطلع بها جميع آليات حقوق الإنسان بغية تحسين الإجراءات الوقائية الجيدة التوقيت. وأعرب عن تقدير حكومته العميق للنهج الاستباقي والعملية الذي ينفذه المكلفون بولايات بموجب إجراءات خاصة من أجل حماية حقوق الأشخاص الأكثر ضعفا، نظرا إلى أن جماعات كالنساء، والأطفال، والمهاجرين، وذوي الإعاقة، تكون أكثر الفئات تضررا أثناء حالات الأزمات الاقتصادية، والتزاع المسلح، والصدمات الخارجية الأخرى.

٥ - السيد **ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): وجه الانتباه إلى تزايد التمييز على أساس الدين والعرق والإثنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقال إن المسلمين والأقليات العرقية يواجهون تمييزا في العمل والإسكان، ويحرمون من أداء شعائهم الدينية، والالتزام بقواعد الملابس الخاصة بهم علنا، ويتعرضون للاعتداءات اللفظية والبدنية. وأعربت هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات عن قلقها إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة وتعذيب السجناء في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

٦ - وتوجه سياسات المملكة المتحدة التي تندرج تحت مسمى "الحرب على الإرهاب" في معظمها إلى المسلمين والأجانب وزادت من التوترات العنصرية وكرهية الأجانب. ولم تفعل الحكومة الكثير لتبديد مخاوف الجاليات الإسلامية

المكلفون بولايات بموجب إجراءات خاصة لفرض مفاهيم تتعارض مع الأنظمة الاجتماعية، بما فيها دور الأسرة. وأضاف قائلاً إن أفكاراً من قبيل الميل الجنسي، والسلوك الجنسي، والحقوق الجنسية، وهوية نوع الجنس تقع كلها خارج نطاق الإطار القانوني لحقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً وتعبّر عن إغفال لعالمية حقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن يلتزم المكلفون بولايات مستقبلاً بولاياتهم ومدونة السلوك التي وافق عليها مجلس حقوق الإنسان.

١٢ - وتتبع حكومته سياسة تقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومقاصد الميثاق ومبادئه، ومن ثم فهي لا تشجع استخدام تدابير من جانب واحد في العلاقات بين الدول. ولذلك، أيدت إنشاء مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل المنبثقة عنه؛ ونبه إلى اقتراب استعراض السنوات الخمس الذي حدده المجلس معرباً عن أمله في أن تشارك الدول الأعضاء في عملية تتسم بالعلانية، والشمول، والشفافية، وعدم التأثير بالسياسة لكفالة تعزيزه بدرجة أكبر.

١٣ - السيد أريال (نيبال): أعرب عن تقدير وفده للتقدم المحرز في عمل مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، وبخاصة فيما يتعلق بإجراء الاستعراضات الدورية الشاملة. بيد أنه دعا المجلس أن يضع في اعتباره تنوع واتساع مجال مراحل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في مناطق العالم المختلفة عند الاضطلاع بهذه الاستعراضات. كما دعا المجلس أن يطبق مبادئه التوجيهية بطريقة منصفة وموحدة.

١٤ - وشدد على أهمية حماية حقوق الإنسان في المحافظة على السلام والأمن والتنمية. ولذلك، ينبغي أن تشمل التدابير المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان مسائل التخفيف من وطأة الفقر والعدالة الاجتماعية. وقال إن حكومة نيبال تتبع نهجاً للتنمية يقوم في أساسه على الحقوق، ويركز على

تتعلق بعدم اتساق ممارسات الحكومة لمواجهة الإرهاب مع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩ - وقدمت بعض الدول، في سعيها إلى عوامة نظم القيم الخاصة بها، صورة مشوهة للأنظمة الثقافية الأخرى، مقوضة بذلك الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون الدولي. ويمثل استخدام هذه الدول لمعايير مزدوجة وعدم احترامها لتنوع الأديان والتقاليد تحدياً أمام حماية حقوق الإنسان. ويستطيع المجتمع الدولي التغلب على هذا التحدي من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ومن خلال تحقيق الولاية الرئيسية لجهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمتمثلة في خلق حوار متماسك وبنّاء ويتسم بالشفافية بين الدول الأعضاء. وتعرب حكومته عن استعدادها للمشاركة في هذا الحوار وقد شاركت في ١٨ جولة من المحادثات الثنائية حول حقوق الإنسان والمسائل القضائية مع عدد من البلدان المهتمة بالموضوع في مناطق مختلفة.

١٠ - السيد منيسي (سوازيلند): قال إن دستور سوازيلند يضمن الحقوق الأساسية للإنسان وحرية الأفراد، كما أن البلد يلتزم بالإعلانات الدولية والإقليمية الرئيسية بشأن حقوق الإنسان. وترى حكومته أن الحقوق تقابلها مسؤوليات وينبغي فهمها وممارستها في إطار أخلاقي يتجذر في كرامة الشخص. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق كل شخص مسؤولية دعم سيادة القانون، واحترام حقوق زملائه في المواطنة، وعدم السعي إلى سعادة الفرد على حساب حقوق الآخرين. فثمة ضمانات لحرية التعبير، مثلاً، بشرط ألا تتضمن التشهير بالأشخاص أو الثقافة أو الدين، إلخ.

١١ - وفي سوازيلند، يُعترف بالأسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع؛ ولذا ينبغي أن يكون لكل أسرة الحق في تقرير نوع التربية الأخلاقية والفكرية لأبنائها. ومن ثم، يلاحظ وفده بقلق تزايد عدد المحاولات التي يبذلها

سياستها تشمل القضاء على عدم المساواة، وتمكين المرأة، وتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، والمرأة، وجماعات الشعوب الأصلية. وتشمل الجهود المستمرة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان زيادة فعالية تنفيذ قوانين المفوضية وتوجيهاتها ذات الصلة، وتوفير الموارد المناسبة لأجهزة الأمن، وإنشاء لجان للتحقيق في الاختفاء القسري ورصد عملية تقصي الحقائق والمصالحة.

١٥ - وعزز الانتقال التاريخي لنيبال إلى جمهورية ديمقراطية تنفيذ الحكومة للضغوط الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وكان هناك تركيز خاص على إذكاء الوعي بحقوق الإنسان بين الأفراد المنوط بهم إنفاذ القانون. وأقامت الشرطة الوطنية والعسكرية مكاتب لحقوق الإنسان على الصعيد المركزي والمحلي، وأصبحت حقوق الإنسان جزءاً من برامج تدريبها الأساسية. وتم إيجاد آليات لفحص الدعاوى المتعلقة بانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان. ولذلك، يرفض وفده مزاعم المقرر الخاص المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة المتعلقة بانعدام التدابير العقابية والوقائية المتصلة بالتعذيب في نيبال. وكان ينبغي أن تظهر التطورات الإيجابية التي حدثت بشكل أكثر وضوحاً في تقريره. فالدستور المؤقت لنيبال يعترف بحق المعتقلين في عدم التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز كما أن القانون الوطني يحظر ويجرم جميع أشكال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. وتلتزم الحكومة بتعزيز الاندماج الاجتماعي، وسيادة القانون، واستقلال القضاء.

١٧ - ودعا المجتمع الدولي أن يعمل كيد واحدة في محاربة من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، غير أنه نبه إلى أن المحاولات الرامية إلى إفراذ بلدان بذاتها بعمليات رصد تتضمن التدخل في شؤونها وإبراز أوجه القصور في الآليات التي تستخدمها في حماية حقوق الإنسان لم تكن مثمرة.

١٨ - ويتتهك الإرهابيون الحق الأساسي في الحياة، ويشنون هجمات على الديمقراطية، وكرامة الإنسان، والتنمية. وفي الحرب على الإرهاب، واجهت الحكومات تحدياً يتمثل في الوفاء بالتزامها الأول وهو حماية المواطنين مع مراعاة القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان بالكامل. وليس هناك بلد يعيش بمنأى من التهديد الإرهابي. ودعا المجتمع الدولي إلى كفالة عدم استغلال الحوار الدائر حول حقوق الإنسان لتنفيذ برامج سياسية ضيقة الأفق أو تحقيق طموحات إقليمية لدول تتبع سياسات خارجية ذات أهداف مدمرة.

١٩ - السيدة ريلاي (بربادوس): أعربت عن رغبة وفدها في تصحيح البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن قرارات وقف تطبيق عقوبة الإعدام (A/65/280) بشأن الحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في الدعوى

العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. وهي تلتزم بتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، والمرأة، وجماعات الشعوب الأصلية. وتشمل الجهود المستمرة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان زيادة فعالية تنفيذ قوانين المفوضية وتوجيهاتها ذات الصلة، وتوفير الموارد المناسبة لأجهزة الأمن، وإنشاء لجان للتحقيق في الاختفاء القسري ورصد عملية تقصي الحقائق والمصالحة.

١٥ - وعزز الانتقال التاريخي لنيبال إلى جمهورية ديمقراطية تنفيذ الحكومة للضغوط الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وكان هناك تركيز خاص على إذكاء الوعي بحقوق الإنسان بين الأفراد المنوط بهم إنفاذ القانون. وأقامت الشرطة الوطنية والعسكرية مكاتب لحقوق الإنسان على الصعيد المركزي والمحلي، وأصبحت حقوق الإنسان جزءاً من برامج تدريبها الأساسية. وتم إيجاد آليات لفحص الدعاوى المتعلقة بانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان. ولذلك، يرفض وفده مزاعم المقرر الخاص المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة المتعلقة بانعدام التدابير العقابية والوقائية المتصلة بالتعذيب في نيبال. وكان ينبغي أن تظهر التطورات الإيجابية التي حدثت بشكل أكثر وضوحاً في تقريره. فالدستور المؤقت لنيبال يعترف بحق المعتقلين في عدم التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز كما أن القانون الوطني يحظر ويجرم جميع أشكال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. وتلتزم الحكومة بتعزيز الاندماج الاجتماعي، وسيادة القانون، واستقلال القضاء.

١٦ - السيد كومار (الهند) قال إن الهند كانت رائدة في التشجيع على احترام التنوع وحماية حقوق الإنسان عبر تاريخها. فالحق في المساواة، والحق في الحياة، وحرية الفرد، بما فيها حرية التعبير، تمثل الأركان المقدسة للدستور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التي تسترشد بها الدولة في

- المقامة من بويس وآخرين ضد بربادوس في عام ٢٠٠٧. الخلافي للثقيف الجنسي الشامل المقدم من المقرر الخاص المعنى بالحق في التعليم.
- ٢٣ - ويجسد دستور بنغلاديش مبادئ عالمية حقوق الإنسان، وعدم انتقائيتها، وحياديتها، وموضوعيتها، على النحو الذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يشمل الدستور أحكاما خاصة لحماية حقوق المرأة والطفل والأقليات. وتؤمن الحكومة بأن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان يعتمد على قدرة الدولة على وضع القوانين الملائمة وإنشاء المؤسسات والأنظمة القانونية اللازمة لدعم هذه الحقوق، وهو ما يتطلب وجود الموارد البشرية والمادية والمالية. ونظرا إلى أن القضاء على الفقر يمثل الأولوية الأولى للحكومة، فإنها تولي أهمية كبيرة للتحقق في التنمية، جنبا إلى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢٤ - وتواصل بنغلاديش، باعتبارها عضوا في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، مشاركتها في الحوار البناء مع المجتمع الدولي. وقد أنشأت لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان لتعزيز أشكال الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين والتعويض عن الانتهاكات. وتلقت اللجنة حتى الآن ١٤٧ شكوى، تم النظر في ٨٢ منها.
- ٢٥ - وتواصل بنغلاديش التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الرغم من التحديات التي تواجهها، بما فيها الفقر وتغير المناخ. وأشار، في هذا السياق، إلى الزيارات التي قام بها حديثا الخبير المستقل المعنى بالحصول على ماء الشرب الآمن والصرف الصحي والخبير المستقل المعنى بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، وهي الزيارات التي ساعدت في توحيد الجهود الرامية إلى كفالة حقوق الإنسان لمواطنيها.
- ٢٦ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إن المكسيك تواصل العمل لكفالة نشر ثقافة لحقوق الإنسان في البلد من
- المقامة من بويس وآخرين ضد بربادوس في عام ٢٠٠٧. والواقع أن عقوبة الإعدام لا تعد انتهاكا للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، كما ورد في التقرير. وذكرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن الاتفاقية تسمح، في الفقرة ٢ من المادة الرابعة، بتطبيق عقوبة الإعدام في البلدان التي لم تلغ هذه العقوبة، مع الإشارة إلى أنه ينبغي أن يقتصر تطبيقها على أكثر الجرائم خطورة. وينص القانون الجنائي لربادوس على تطبيق عقوبة الإعدام في حالي القتل والخيانة. ومؤخرا، لم تطبق عقوبة الإعدام إلا في جريمة القتل - وهي جريمة رأت الحكومة إنها من "أكثر الجرائم خطورة" - وكانت آخر مرة طبقت فيها هذه العقوبة في عام ١٩٨٤.
- ٢٠ - وعلاوة على ذلك، يرغب وفدها في أن يوضح أن حكم المحكمة المشار إليه في التقرير يطلب من حكومة بربادوس اتخاذ تدابير تكفل ألا يكون تطبيق عقوبة الإعدام إلزاميا. واتخذت الحكومة خطوات لكفالة عدم تعارض دستور بربادوس وقوانينها مع اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، تعبيرا عن احترامها لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة.
- ٢١ - وأكد من جديد أن لكل دولة حقها النابع من سيادتها في تقرير الإبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغاؤها، وفقا لاحتياجاتها الثقافية والقانونية والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي تكون طرفا فيها. وعقوبة الإعدام هي أولا وقبل كل شيء مسألة عدالة جنائية ويجب أن ينظر إليها من هذا المنظور، على أن توضع في الاعتبار حقوق الضحايا وحق المجتمع في أن يعيش في سلام وأمن.
- ٢٢ - السيد حنّان (بنغلاديش): أعرب عن تقدير وفده للتقارير المقدمة من المقرر الخاصين والمكلفين بولايات في مجال حقوق الإنسان. غير أنه أبدى تحفظات تتعلق بالمفهوم

- ٢٩ - السيد روتيلو (الأرجنتين): قال إن الإفلات من العقاب، والذي ينشأ من الفراغ القانوني والأخلاقي في بعض المجتمعات، هو من أكبر التهديدات لحقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي إيصال رسالة واضحة بأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان يجب التحقيق فيها والمعاقبة عليها حيثما وقعت. وهكذا، فإن الأرجنتين تؤيد بقوة عمل المقرر الخاصين وتقدير الإسهام الثمين للسيادة الجنائية الدولية كما أسهم المدافعون عن حقوق الإنسان أيضا إسهاما مهما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن ثم، فإن وفده يحث الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لضمان حقهم في الحياة، وكرامتهم الشخصية وحريتهم في التعبير.
- ٣٠ - وتشمل المسائل التي تتطلب العناية العاجلة والمناقشة داخل المجتمعات وبينها التمييز ضد المثليين جنسيا وانتهاكات حقوق الإنسان على أساس هوية نوع الجنس، أو السلوك الجنسي، أو التعبير عن نوع الجنس. وترفض الأرجنتين التمييز لأي أسباب، وتثني على تنفيذ الإجراءات الخاصة المعنية بهذه المسائل. كما تلتزم بالقضاء على كل أشكال التمييز على أساس الدين، وتحظر أي عمل من أعمال التحريض على الكراهية الوطنية، أو العرقية، أو الدينية.
- ٣١ - وأعرب عن أمله في أن يتم قريبا الانتهاء من التصديق الوحيد المتبقي اللازم لإنفاذ الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري، لأن تنفيذ هذا الصك المهم سيكون خطوة حاسمة في حماية حقوق الإنسان.
- ٣٢ - السيد شيبازيوا (زيمبابوي): قال إن زيمبابوي تؤمن بتعريف لحقوق الإنسان يؤكد على تكافؤ وعدم تجزئة الحقوق المدنية والسياسية من جانب والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب آخر.
- ٣٣ - وأعرب عن قلق وفده إزاء تزايد نزوع بعض المكلفين بولايات في مجال حقوق الإنسان لتقديم تقارير خلال خطتها الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ومن بين مسائل حقوق الإنسان التي توليها حكومتها أهمية خاصة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين لكونها مسألة ينبغي أن تعطيها الأمم المتحدة الأولوية. ويتفق وفدها مع المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في الرأي في أن عدم الاهتمام بحقوق الإنسان كمحاولة لإدارة الهجرة كانت له نتائج سلبية على المهاجرين والمجتمعات المستضيفة لهم. وينبغي أن يضطلع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بدور مهم في الاستراتيجيات الشاملة لنشر التسامح ومكافحة الصور النمطية للمهاجرين. ولا يمكن تجاهل هشاشة أوضاعهم من حيث تعرضهم للابتزاز والاستغلال الجنسي والاتجار في البشر والعنف، ويتطلب ذلك عملا منسقا من جانب بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد. وأكد أهمية حضور المفوض السامي لحقوق الإنسان المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي يعقد قريبا في تعزيز إيجاد منظور شامل للهجرة.
- ٢٧ - وترحب المكسيك بالدعم العالمي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقوم بإعداد تقريرها المبدي بموجب هذه الاتفاقية. كما ترى أن السبيل الوحيد لكفالة فعالية وشرعية التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب هو تعزيز احترام حقوق الإنسان كجزء من هذه الجهود. ويجب أن تتضمن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب منظورا لحقوق الإنسان في الأفرقة العاملة وفرق العمل المعنية بهذه الاستراتيجية.
- ٢٨ - وأخيرا فإن استعراض السنوات الخمس لمجلس حقوق الإنسان يعد عملية مهمة يمكن أن تختبر قدرة المجتمع الدولي، من منظور التعاون والتفاهم، على تعزيز التغييرات اللازمة لكفالة فعالية مجلس حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

معدلات الجريمة فقال إنها عند المستويات الطبيعية في زيمبابوي، وإنه لا يوجد ما يثبت المزاعم القائلة بانتشار حوادث الاغتصاب على نطاق واسع.

٣٦ - وأعلن رفض زيمبابوي لثقافة الإشارة بأصابع الاتهام التي يمارسها من يشهرون بها من الغربيين، بمن فيهم المقرر الخاص المعنى بالتعذيب والاتحاد الأوروبي وحلفاؤه، وبخاصة أستراليا وكندا. فهذه البلدان تلتزم الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في أراضيها، وبخاصة استمرار التمييز ضد الأقليات، والمهاجرين، والسكان الأصليين. وأكد التزام حكومة زيمبابوي بتنفيذ الاتفاق السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨ وقد حقت تقدما ملموسا أثنى عليه كثيرون في المجتمع الدولي. وهي تتطلع حاليا إلى تنفيذ عملية إصلاح دستوري وانتخابي ويجب أن تتاح لها الفرصة لترسم مصيرها الخاص من دون أي تأثير سياسي غير لائق من الخارج.

٣٧ - السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن العدوان والتزاع المسلح يخلقان عقبات أمام الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والأبرياء من النساء والأطفال هم أهم ضحايا أعمال القتال في مواقع كالعراق، وأفغانستان، والأراضي الفلسطينية المحتلة مثلا. كما أن الاعتداء على سيادة الدولة يعد عقبة رئيسية أخرى. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك قانون حقوق الإنسان المتعلق بكوريا الشمالية الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤، بهدف تغيير حكومة بلده بحجة تعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، واقتصاد السوق. فاختيار النظام السياسي والاقتصادي أمر يخص الشعب الكوري نفسه. ومحاولات الولايات المتحدة فرض معاييرها الخاصة يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ومحكوم عليها بالفشل.

تتجاوز ولاياتهم وتتضمن أفكارا غير متفق عليها. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن عدم ارتياحه إزاء موقف المجاهدة الذي يقفه البعض ممن يقدمون معلومات لم يتم التحقق منها باعتبارها وقائع. فالعداء الذي تم التعبير عنه تجاه بعض البلدان يجعل المشاركة البناءة أمرا بالغ الصعوبة. ومن ثم دعا المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة إلى الالتزام بالمدونات التي تنظم قواعد سلوكهم وإلى ممارسة الاعتدال.

٣٤ - ولا يزال كثير من البلدان النامية يزرع تحت تأثيرات الاستغلال التاريخي، والأزمات المالية والاقتصادية، والعقوبات الاقتصادية كما هو الحال في بلده. وتساءل عن السبب في إيلاء الحقوق المدنية والسياسية الأولوية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، على الرغم مما يقال في كثير من الأحيان من أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتقسيم، وأن كلا منها يعتمد على الآخر، وأنها مترابطة فيما بينها. وقد أكدت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية رأي وفده القائل بأن الاستمرار في تنفيذ الصيغ الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وبخاصة في البلدان النامية يؤدي إلى تآكل حقوق الإنسان. ومن ثم، فإنه يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المالية. فحقوق الإنسان لا يمكن ضمانها في بيئة من الفقر المدقع.

٣٥ - وأضاف قائلا إن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. وقد وقعت زيمبابوي ضحية لعقوبات فرضتها من جانب واحد بعض البلدان المتقدمة فقط لأن الحكومة بدأت عملية لتوزيع الأرض تقوم على الإنصاف. ولو أن الاتحاد الأوروبي وحلفاءه كانوا حريصين على مصلحة شعب زيمبابوي، لبادروا برفع العقوبات حتى يتسنى للبلد المضي قدما في تنفيذ استراتيجياته للتمكين الاقتصادي والتنمية. وتحدث عن

٣٨ - ودعا إلى عدم السماح بتسييس حقوق الإنسان وفرض معايير مزدوجة؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك قضاة ومتهمون عندما يتعلق الأمر بمسائل حقوق الإنسان. وتعتبر القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان معينة والتي تتخذها اللجنة الثالثة كل عام تحديا صريحا لآلية الاستعراض الدوري الشامل المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، المعنى بحالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة.

٣٩ - ووجه الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي من قبل اليابان، وبخاصة فرض الاستعباد الجنسي على ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة من كوريا وبلدان آسيوية أخرى باعتبارهن "نساء ترفيه" أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد مضي نصف قرن، لم تقدم اليابان اعتذارا صادقا، كما أنها لم تعرض تعويضا عن جرائمها.

٤٠ - السيدة سيماسنغي (سرى لانكا): قالت أنه إذا كان المقصود فعلا من إطار حقوق الإنسان إضفاء الطابع المؤسسي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإنه يتعين منح البلدان الخارجة من الاضطرابات السياسية العنيفة الفرصة لتبدأ في استعادة وإحياء نظمها الخاصة للحقوق والحريات. ولذلك، ترحب سرى لانكا باستجابة المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن دور مكتبها ليس "تحديد أسماء والتشهير بها"، وإنما النظر في أفضل السبل لتحسين حالة حقوق الإنسان في سياق بلد محدد.

٤١ - وسرى لانكا طرف في سبعة صكوك رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان ويضمن دستورها مجموعة شاملة من الحقوق الأساسية يتم إنفاذها من خلال نظام قضائي مستقل يترسخ في تقاليد الديمقراطية والقانونية الدائمة. وهي تتبنى نهجا يقوم على حقوق الإنسان للإنعاش بعد النزاع المسلح وتعزيز الإدارة الديمقراطية. وفي مدة لا تزيد كثيرا عن العام، اختزلت بشكل كبير الأحكام المدرجة تحت القواعد

٤٢ - وكان من النتائج البناءة لعملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان صياغة خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع برنامج قابل للتنفيذ ومحدد زمنيا مقترح من لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء.

٤٣ - وموضوع تركيز خطة العمل هو مسألة التعذيب. وقد ساعد في تحسين الحالة تطوير المهارات المهنية لقوات الشرطة ولتركيز المحكمة العليا على منع التعذيب العليا. وينظر حاليا في إدخال تغييرات على القانون الجنائي تعزز هذا المنع.

٤٤ - وألغيت الأحكام التشريعية التي تدرج تحت القواعد التنظيمية للطوارئ باستثناء الجرائم ذات الصلة بجحيزة ونقل المواد المتفجرة والذخائر. وفيما يتعلق بالتأكيدات الخاصة بدفع تعويضات كبديل للمحاكمة، أوضحت أنه فقط عندما لا تنطبق على رواية الضحية للأحداث معايير قبول الشهادة، ويترتب على ذلك السيادة بالبراءة، يبدأ تنفيذ مفهوم تعويض المتهم للضحية.

٤٥ - ويجب بالضرورة أن يكون لحل المشكلات السياسية في البلد، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، صدى محلي وقبول عام. ومن نفس المنطلق، سيكون لوجود بيئة خارجية متعاطفة فائدة في تحقيق هذه الجهود بسرعة أكبر.

بولايات في ممارسة حريتهم في التعبير. ويتمثل التحدي الرئيسي في كفالة أن تشكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتفق عليها عالميا مجموعة من القيم التي تقرر سلوك الأفراد في المجتمع.

٤٩ - السيد هيتانانغ (بوتسوانا): قال إن بلده قطع خطوات واسعة في مجال احترام حقوق المرأة والطفل. فقد أقر قانونا للعنف العائلي، صيغ لحماية ضحايا العنف العائلي، وقانونا للأطفال أدرج في التشريع الوطني جميع أحكام اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وبالطبع، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله.

٥٠ - وفي حين تثبت آلية الاستعراض الدولي الشامل لمجلس حقوق الإنسان نجاحها، كما يحدث الشيء نفسه للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة في نظام حقوق الإنسان، يبدو أن بعض المكلفين بولايات يستخدمون ولاياتهم الواضحة في دعم جدول أعمال ضيق الأفق. فقد سعى أحد المقررين الخاصين مؤخرا إلى نشر أفكار تتجاوز ولايته بشكل واضح. وهذا السلوك، إذا سمح به، سيقوض نظام حقوق الإنسان بكامله.

٥١ - وأعاد تأكيد التزام حكومته بحقوق الإنسان، غير أنه أعرب عن عدم قبوله مشروع القرار المتعلق بوقف تطبيق عقوبة الإعدام لأنه يمثل محاولة لفرض قيم معينة على الآخرين. وحث الوفود على التصويت ضد مشروع القرار.

٥٢ - السيد جمعه (تونس): بعد استعراض موجز للطريقة التي تطورت بها ثقافة حقوق الإنسان على مدى الستين عاما الماضية، حيث بدأت هذه الثقافة بالحقوق الجوهرية وأصبحت الآن تشمل أمورا من قبيل الحق في بيئة صحية والحقوق المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات، قال إن مبدأ التضامن يعتبر مبدأ أساسيا، في تونس، فهو بذلك وثيق الصلة

وفي حين تعرضت سرى لانكا لانتقادات في السنوات الـ ٢٨ الماضية عندما كانت تعتمل فيها التوترات في مجال حقوق الإنسان، فإنها لا تزال راغبة في المشاركة مع المجتمع الدولي على أساس التقييمات البناءة والموضوعية.

٤٦ - السيد بابادودو (بنين): قال إن هناك انقسامًا وتناقضات سياسية من كل الأنواع بين الدول الأعضاء تقريبا منذ الموافقة على الميثاق قبل نحو ٦٦ عاما. فقد أقيمت الحوارات بين الشمال والجنوب، وبين الإسلام والمسيحية، وبين المجتمع المدني والحكومات، بل أيضا بين أولئك الذين يؤمنون بأنه ينبغي إعطاء الأولوية للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعتبر المفهوم الجديد المتعلق بالسلوك الجنسي والهوية الجنسية، الذي عبر عنه المقرر الخاص المعنى بالحق في التعليم باعتباره "الحق في التثقيف الجنسي الشامل"، والذي ينظر إليه، وهذا أمر يدعو للاستغراب، كوسيلة لتحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، آخر حاجز في هذه السلسلة من الحوارات. وفي نفس الوقت، تظل غالبية شعوب العالم غارقة في الفقر.

٤٧ - لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان استجابة للحاجة إلى تجاوز تسييس الجهاز الدولي لحقوق الإنسان، غير أنه من المؤسف أن التسييس قد عاد ليثار لنفسه، على حساب التمتع الفعلي للجميع بحقوق الإنسان. وأعرب عن دعم بنين الكامل لمجلس حقوق الإنسان وجهوده في دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول في مجال حقوق الإنسان. ويتيح الاستعراض الحالي للمجلس الفرصة للمجتمع الدولي لتنقيح إجراءاته وولاياته ونظام إدارته.

٤٨ - وتستحق مسألة ولاية المقررين الخاصين عناية خاصة أثناء الاستعراض. إذ يجب تقييم إسهامهم في تحسين حالة حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع مسؤولية المكلفين

جميع العمال المهاجرين عرضة لإساءة استغلال حقوق الإنسان، فإن المهاجرين العاملين في الخدمة المنزلية يكونون عرضة بشكل خاص لهذا الاستغلال بسبب عزلتهم.

٥٧ - وتؤمن منظمتها بأن معرفة الصكوك القانونية التي تنظم الهجرة يمكن أن تعزز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وتحقيقاً لهذا الهدف فإنها تنشر المعلومات المتعلقة بالجوانب المختلفة لقانون الهجرة الدولي؛ وتوفر التدريب في هذا المجال لمجموعة متنوعة من الموظفين والمنظمات؛ وتتعاون مع الهيئات المختلفة التي تقوم برصد معاهدة الأمم المتحدة؛ وتتعاون مع المقررين الخاصين على اختلافهم.

٥٨ - السيد موتو (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن الاتحاد البرلماني الدولي، في جهوده لتعريف البرلمانات بالآليات المختلفة لحقوق الإنسان، يركز على هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات. وقد أرسل في وقت سابق من هذا العام استبياناً إلى جميع البرلمانات بهدف إجراء دراسة عن المشاركة البرلمانية في إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل الحديثة نسبياً.

٥٩ - ولخص النتائج، قائلاً إنه، كما كان متوقعاً لم تسهم في هذه التقارير إلا برلمانات قليلة. وفي حالة واحدة، رشحت غرفة البرلمان عضواً لتمثيل البرلمان في الاجتماعات التمهيديّة؛ وفي حالة أخرى، قام البرلمان بدراسة التقرير قبل تقديمه. وذكر كل المستجيبين تقريباً أنه لم يكن هناك حضور برلماني في الوفود الوطنية. وذكر نصف المستجيبين تقريباً أنهم قد أحيطوا علماً بالتوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل بوسائل مختلفة وأبلغ بعضهم عن أعمال متابعة. فقد صدق البرلمان التشيكي مثلاً على نظام روما الأساسي ووافق على قانون يتعلق بعدم التمييز. غير أن آفاق المستقبل تبدو أكثر إشراقاً، لأن غالبية البرلمانات ذكرت أنها تخطط

بمخوق الإنسان، إلى درجة أنه أدرج في أحدث تعديل للدستور.

٥٣ - ويعبر نهج حكومته في التعامل مع حقوق الإنسان عن سياسة متعددة الأبعاد تقوم على الديمقراطية، والتعددية، والمشاركة السياسية. وتضرب ثقافة الديمقراطية، فعلاً، بجذورها في أعماق المجتمع التونسي وتمثل لب نهجها في التعامل مع النمو وتجديد بنائها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥٤ - وفي ضوء الحالة في مناطق مختلفة من العالم، ولأسباب، من ضمنها الحروب، والأمراض المتوطنة، والفقر، وتساعد مد التعصب، من الضروري أن تكون حقوق الإنسان عالمية حقاً. وقد اقترح رئيس بلده منذ زمن طويل مبدأ التضامن العالمي باعتباره أسلوباً للمساعدة في بناء مستقبل أفضل واستجاب المجتمع الدولي بالموافقة على قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٥٧، الذي يصدق على قرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإنشاء صندوق التضامن العالمي وأصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراء ما.

٥٥ - السيدة كلاين سولومون (المراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة): شاطرت الأمين العام الرأي في أن الدول يقع عليها التزام بموجب الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان بحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد الذين يعيشون تحت ولايتها القضائية، بصرف النظر عن جنسيتهم أو وضعهم كمهاجرين (A/65/156,para.67(e))، على أن يلاحظ، في نفس الوقت، أنه يجب على المهاجرين احترام قوانين المجتمعات المضيفة ومجتمعات العبور.

٥٦ - وتلتزم منظمتها بالعمل مع الدول الأعضاء على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي لمساعدتها في جهودها من أجل تفعيل حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي حين يكون

للسخرة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، ناقشت منظمة العمل الدولية في مؤتمر العمل الدولي مسألة العمل اللائق للعمال المتزليين لأول مرة بهدف وضع معايير عمل دولية جديدة.

البيانات التي تم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد

٦٤ - السيد ممدوحى (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن جميع المواطنين الإيرانيين يتمتعون بالمساواة أمام القانون وفي حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أجري أكثر من ٣٢ انتخاباً في العقود الثلاثة الماضية، سمح لجميع الأحزاب السياسية بالمشاركة فيها. ويضمن الدستور حرية التعبير ويعقد سنوياً أكثر من ٥٠٠٠ تجمع شعبي. وليس هناك موظفون يتمتعون بالإفلات من المحاكمة على الجرائم التي يعاقب عليها القانون. وتوجد هيئة للنظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان كما اتخذت تدابير لمنع التعذيب أو سوء المعاملة.

٦٥ - وللبلدان أن تختار بين تطبيق عقوبة الإعدام أو إلغائها؛ ولا تصدر أحكام الإعدام في إيران إلا في الجرائم الخطيرة وبعد أن يستنفذ النظام القضائي جميع وسائل الإصلاح الأخرى المتاحة.

٦٦ - وتحافظ بلدان معينة تدعى لنفسها دور البطولة في مجال حقوق الإنسان على صور نمطية لنفسها إذ تدين الآخرين لانتهاكات حقوق الإنسان في حين تتصل هي من مسؤولياتها عن هذه الانتهاكات. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والمسلمون في نيوزيلندا وأستراليا يشعرون أنهم ضحايا. ويواجه طالبو اللجوء السياسي الاضطهاد في ظل قانون الهجرة الجديد في نيوزيلندا كما يعتقل الماوري بطريقة غير قانونية ويسجنون. وفي أستراليا، خضع أكثر من ٤٥٠٠٠ شخص من الشعب الأسترالي الأصلي لتمييز عنصري، تضمن الإدارة الإجبارية للدخل. وفي النرويج، وردت تقارير بأن موظفي الأمن يستخدمون تصنيفاً عنصرياً

للمشاركة في العملية. وسوف يبذل الاتحاد البرلماني الدولي قصارى جهده لدعمها في هذا المسعى.

٦٠ - السيدة غاستالدو (منظمة العمل الدولية): قالت أن حماية المهاجرين وتنظيم الهجرة من المسائل الرئيسية في الإدارة والحوار العام. وفي دراسة حديثة، قدرت منظمة العمل الدولية أن نحو نصف الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم في عام ٢٠١٠ كانوا نشطين اقتصادياً؛ وفي بلدان كثيرة تبلغ نسبة المولودين خارج بلدانهم من قوة العمل ١٠ في المائة أو أكثر.

٦١ - وتمثل دوافع الهجرة في العولمة وديناميات التنمية نفسها. فمن ناحية الطلب، تجبر المنافسة العمال على قبول معايير متدنية وفرص عمل أقل استقراراً، في حين عجزت العولمة، من ناحية العرض، عن إيجاد فرص عمل لائقة في البلدان التي يكون سكانها من الشباب واليا فعيين. ويعانى عدد كبير من العمال المهاجرين من البطالة أو يواجهون ظروف عمل متدهورة بسبب الأزمة الاقتصادية. فهم أقل قدرة في الحصول على الحماية الاجتماعية ويتعرضون لعنف متزايد يرتبط بكره الأجانب، والاستغلال، وسوء المعاملة. ونتج عن عدم وجود أنظمة هجرة قانونية تدفقات سرية للمهاجرين غير المهرة.

٦٢ - وطورت في القرن العشرين مجموعة شاملة من القوانين التي تحمي المهاجرين على أساس عدم التمييز في العمل، وحقوق الإنسان العالمية بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين والمعايير الدولية للعمل. ويدعو إطار منظمة العمل الدولية المتعدد الأطراف المعنى بهجرة العمال إلى وضع أساس قانوني ثابت وقابل للتطبيق للسياسات وإلى تعزيز معايير العمل.

٦٣ - يؤدى المهاجرون أيضاً جانباً كبيراً من الأعمال المتزلية. ونتيجة لعدم معرفتهم بحقوقهم فإنهم يصبحون عرضة

٦٩ - وأنهت فيجي العنف المجتمعي والصراع العنصري، وهى تأسف لسعى قلة إلى وقف مسيرتها نحو ديمقراطية مستدامة. ولا تولى فيجي مصداقية للرجبة المعلنة من جانب أستراليا ونيوزيلندا للدخول من جديد في مشاركة بناءة مع فيجي ثابرتا على إقامتها باستخدام نهج سلمي. وزاد عدد الزائرين الذين وصلوا فيجي في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالعامين السابقين؛ ومن المفارقات أن من جاءوا لتمضية عطلاتهم جاءوا من أستراليا ونيوزيلندا. وتظل الرغبة في التماسك الإقليمي والدعم المتبادل بين بلدان وأراضى جزر المحيط الهادي قوية كما كانت دائما في فيجي.

٧٠ - السيد إيليك (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه مصدوم للغاية من مصطلح "السلطة المحلية" الذي استخدمه ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لوصف حكومته. فهذا المصطلح ينطوي على الازدراء، إن لم يكن الإهانة. ولو أنه وصف ملك بلجيكا بأنه زعيم بالوراثة لأشعل ذلك شرارة أزمة دبلوماسية كبيرة. وقد انتهت الحقبة الاستعمارية؛ ومن ثم دعا إلى الاحترام المتبادل.

٧١ - وقال إن التحقيق لا يزال جاريا في موت ناشط حقوق الإنسان فلوري برت شيبيا باهيزيري ولكنه قارب الاكتمال والمتوقع أن تحال القضية إلى المحكمة في المستقبل القريب. وعلى العكس من ذلك، فإن تحقيقا على مستوى عال في بلجيكا استمر لأكثر من عام دون أن يسفر عن توجيه اتهامات بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

٧٢ - وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بعملية رسم الخرائط التي توثق لأكثر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خطورة والتي ارتكبت داخل أراضي الكونغو الديمقراطية بين آذار/مارس ١٩٩٣ و حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قال إن السبب في عدم الاستقرار في إقليم البحيرات العظمى لا يكمن في أفريقيا. فالالاتحاد الأوروبي هو وحده الذي رفض

لتوقيف وتفتيش أعضاء الأقليات العرقية وأن الأحداث يسجنون في زنازين مع البالغين وأنهم غالبا ما يتعرضون لتعاطي المخدرات.

٦٧ - السيد طومسون (فيجي): قال إن فيجي تعرضت منذ ١٩٨٧ لأحداث وطنية مأساوية، بما فيها قلب نظام السيادة والدساتير التي تقسم الأفراد على أساس عنصري. وبلغت الأمور الدرك الأسفل في عام ٢٠٠٠ عندما احتجزت حكومتها رهينة تحت تهديد السلاح لمدة ٥٦ يوما. وكرد فعل لهذه العوامل، ثمر فيجي بمرحلة انتقالية ضرورية. فهي لن تفعل أي شيء "فورا" كما طلبت أستراليا؛ لأن معنى ذلك الدعوة إلى العودة إلى الأوضاع التي اقترنت بمحاولة قلب نظام السيادة. وبدلا من ذلك، فإنها تسعى إلى العودة إلى الديمقراطية البرلمانية التي ستحافظ عليها في القرن القادم. وتنظم فيجي، في عام ٢٠١٤ انتخابات عامة تحت المراقبة الدولية وبصرف النظر عن الانتماء العرقي لأول مرة منذ استقلالها عام ١٩٧٠.

٦٨ - وحقوق الإنسان مسألة مركزية بالنسبة إلى هذه الفترة الانتقالية. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٠ سيكون بمقدور جميع المواطنين أن يقولوا عن أنفسهم أنهم فيجيون، وهو حق لم يكن متاحا في الماضي لمواطني فيجي غير الأصليين. وفرض مرسوم حقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠٠٩ الحق في المساواة وحظر التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق. ويقوم النظام القضائي بجميع وظائفه كاملة، وتمتد جذوره في مبادئ عدم الانحياز، والعدالة، والاستقلال. وسنت قوانين جديدة تؤكد من جديد التزام فيجي بالقانون الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما أن اعتماد دستور جديد بحلول عام ٢٠١٤ يعتبر أولوية وطنية.

٧٦ - وقال إن هذه المزاعم تستند إلى معلومات غير صحيحة. وقد أتاحت لوفد مجلس الأمن الحرية الكاملة لزيارة جوبا، في السودان الجنوبي، ودارفور، والخرطوم العاصمة. ولم يعتقل أي من الأفراد الذين تحدث معهم الوفد في مخيمات النازحين، التي تشرف عليها الأمم المتحدة. ولا يزال هؤلاء الأشخاص في المخيمات ويتمتعون بالسلامة الكاملة. أما التقارير المتعلقة بالاعتقال في الحملات الإعلانية لمنظمات معينة، تتهمها الحكومة بأنها وراء الصراع في دارفور، كاهيئة العالمية لليهود الأمريكيين، وما يعرف باسم "اتلاف انقذوا دارفور"، ومنظمات أخرى تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية وليس لها وضع رسمي في الأمم المتحدة، فهي تقارير عارية من الصدق تماما ولا تقوم على أي أساس. ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم أي أدلة تكون بحوزتها. فالأسماء المذكورة في تقارير هذه المنظمات هي لفردين قبضت عليهما الشرطة لعلاقتهما بقضايا جنائية تضمنت جريمة محاولة القتل وتملك السلطات السودانية كل المعلومات المتصلة بذلك. وقد تمت عمليات الاعتقال وفقا للإجراءات القانونية وتحت الإشراف القضائي، كما أن حق الدفاع عن الفردين مكفول تماما.

٧٧ - ومن الغريب أن تتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية المعلومات المقدمة من القوات المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي تضم ٢٣ ٠٠٠ جندي وضابط، والتي لم يصدر عنها أي بيان يمكن أن يؤيد مزاعمها. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت في معلوماتها على منظمات مغرضة معينة. وقد أصبح نشر المعلومات وخلق رأي لخدمة الأهداف السياسية عملا سهلا منذ ظهور الإنترنت، الذي يحفل بالاتهامات الموجهة ضد الولايات المتحدة نفسها.

٧٨ - ورحب بالاهتمام بأمر السودان على شرط أن يبقى هذا الاهتمام موضوعيا ومحايذا وقائما على الحوار البناء.

متابعة توصيات المقررين الخاصين على أساس أن إنشاء المحاكم أو دعم النظام القضائي يكلف كثيرا، كما لو أن حياة الشعب الكونغولي لا تستحق هذه التكلفة.

٧٣ - وتحدث عن عملية الاغتصاب الجماعي التي ارتكبت في قرية لوفونغي في إقليم واليكالي فكرر إدانته للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة للنساء الكونغوليات. وتجري الحكومة تحقيقا أسفر حتى الآن عن اعتقال خمسة أفراد من ميليشيات مأي - مأي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سلمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية شخصا يشتبه في أنه قائد عسكري اشترك في عمليات الاغتصاب الجماعي.

٧٤ - وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقرير رسم الخرائط وتدعو الاتحاد الأوروبي إلى مساعدتها في توفير العدالة للملايين من ضحايا الرعب الذي لا يوصف الذي عانى منه الشعب الكونغولي. وسأل عما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيحاكم رعاياه الذين ساعدوا - بصفتهم الفردية، أو بصفتهم الرسمية، أو كأعضاء في شركات متعددة الجنسيات - على عدم الاستقرار في إقليم البحيرات العظمى وأعدوا للحرب عن علم. ويجب على الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤوليته والتصرف وفقا لذلك، بما يتفق مع القيم التي يزعم أنه يدعمها.

٧٥ - السيد على (السودان): أشار إلى الاتهامات الموجهة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عمليات اعتقال مزعومة قامت بها السلطات السودانية واستهدفت أشخاصا معينين تحدثوا مع وفد مجلس الأمن الذي زار السودان مؤخرا. وقد تمت هذه الزيارة من المجلس بالاتفاق مع الحكومة السودانية، التي قدمت للوفد كل التسهيلات الممكنة، لأن السودان بلد مفتوح ليس لديه ما يخفيه.

الأترك يعيشون في عزلة لم تفرضها الأمم المتحدة بل فرضتها "الدولة" المزعومة. وقال الأمين العام السابق أنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، أن الجهود الرامية إلى رفع القيود لا تتناقض مع قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤). وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للقبازصة الأترك من خلال الاتصالات التجارية والاجتماعية والثقافية. وتتخذ تركيا موقفاً بناءً وتدعو إلى تسوية مبكرة مع نهاية عام ٢٠١٠ على أساس القواعد الأساسية الثابتة للأمم المتحدة. ويلتزم الجانب التركي بالمعاملة المتساوية للجانبين ويدعو اليونان إلى التزام مماثل.

٨٢ - السيد جاياماني (سرى لانكا): قال إن النهج الذي انتهجته بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بتحديد أسماء البلدان والتشهير بها بطريقة انتقائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا يولى عناية كبيرة للسياق المحلي، والفروق الدقيقة، وتعقد الموقف، وهو نهج يدعو إلى الأسف بشكل خاص بالنظر إلى الرغبة المعلنة لمفوضية حقوق الإنسان في تحسين حقوق الإنسان من خلال الحوار والمشاركة.

٨٣ - ويأتي التعديل الثامن عشر لدستور سرى لانكا بعد ٢٥ عاماً من الجمود، الذي حال دون تنفيذ أي خطط إنمائية جديرة بالاهتمام أو تطوير عمليات سياسية للشمال والشرق، بسبب غياب أغلبية الثلثين في البرلمان. وعاق عدم الاستقرار السياسي أيضاً النمو الاقتصادي. وصدر التعديل بالامتنال الكامل للسيادة العليا وأغلبية ساحقة من أعضاء البرلمان. وأنشأ هذا التعديل مجلساً برلمانياً يتمتع بالقدرة التنفيذية على تعيين الأعضاء في لجان عامة كانت تشل حركتها في الماضي آلية دستورية بطيئة الإيقاع. وبفضل الوضوح الذي يحققه التعديل الجديد، ستنشأ هذه اللجان الآن وفقاً للشروط الواردة في مبادئ باريس.

٧٩ - السيد سين (تركيا): قال إن ممثل اليونان أنكر بعناد في الاجتماع الثالث والثلاثين، حقيقة ما جرى في السنوات ١٩٦٣/١٩٦٤. فقد حاول أن يصور المسألة القبرصية باعتبارها مسألة غزو واحتلال، وكما لو كانت قد حدثت فجأة في ١٩٧٤. والواقع أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد نشرت في وقت مبكر منذ سنة ١٩٦٤ لوقف هجمات القبارصة اليونانيين على القبارصة الأترك، والتي وصفها الأمين العام في ذلك الوقت بأنها حصار فعلي. وتحفظ الأمم المتحدة بملفات كاملة للفظائع التي ارتكبتها القبارصة اليونانيون ضد ١٨٠.٠٠٠ من القبارصة الأترك الذين أُجبروا على العيش في جيوب ضيقة. كما أنه لم يذكر طرد القبارصة الأترك من الهيئة التشريعية الحكومية والنظام القضائي في قبرص تحت تهديد السلاح في عام ١٩٦٣ و "خطة أكرتاس" الشائنة للتطهير العرقي، والتي وضع مشروعها قادة القبارصة اليونانيين في ذلك الوقت وصممت لحرمان القبارصة الأترك من ضمانات الحماية الدستورية من أجل تحقيق الاتحاد مع اليونان. ولم ينجح القبارصة اليونانيون في إجبار القبارصة الأترك على الخروج من الجزيرة، ولكنهم نجحوا في اختطاف الدولة في ١٩٦٣.

٨٠ - وفي عام ١٩٧٤، حرّض النظام العسكري في اليونان على القيام بانقلاب عسكري لضم الجزيرة وتدخلت تركيا باعتبارها دولة ضامنة، تنصرف في حدود حقوقها ومسؤولياتها بموجب اتفاقات ١٩٦٠. ولم يكن التدخل التركي بداية للمشكلة، بقدر ما كان نتيجة حتمية لنحو ٢٠ عاماً من السياسات وأعمال موجهة نحو الاتحاد مع اليونان ارتكبتها القبارصة اليونانيون.

٨١ - ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد القبارصة الأترك مستمرة. وفي عام ٢٠٠٤، ساهم القبارصة الأترك في حل المشكلة بالتصويت بأغلبية ساحقة لصالح خطة الأمم المتحدة للتسوية. ومع ذلك، لا يزال القبارصة

٨٤ - وسوف يؤدي إلغاء الحد الأقصى لمدة الرئاسة في هذا التعديل إلى جعل استمرار رئيس الدولة في شغل منصبه يعتمد فقط على إرادة الشعب؛ وليس هذا بالأمر النادر الحدوث في الديمقراطيات البرلمانية. ولم تظهر حتى الآن أي أدلة مادية ملموسة تؤيد المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الإفلات من العقاب. وبدأت لجنة الدروس المستفادة والمصالحة عملها وسوف تنفذ ولايتها الواسعة النطاق بشفافية كاملة؛ ودعي من لديهم أدلة إلى تقديمها للجنة، وفقا للمعايير القانونية الدولية.

٨٥ - ويجرى التعامل مع ما مجموعه ٦٩٦ ١١ معتقلا متهمين بدرجات مختلفة المشاركة في الإرهاب؛ ويمر معظمهم بعملية إعادة تأهيل وقد عاد بعضهم فعلا إلى الاندماج في المجتمع، في حين تم تحديد عدد يقل عن ١ ٥٠٠ كنشطاء متشددين في منظمة نمور تاميل إيلاام للتحريير وسوف يقدمون للمحاكمة. واحتجز المقاتلون السابقون انتظارا للتحقيق معهم وفقا للإجراءات التي حددها القانون؛ ولم يتم اعتقالهم سرا ولم يحتجز أحد إلى أجل غير مسمى بغير محاكمة.

٨٦ - وتم إلغاء جميع أحكام الطوارئ المفروضة على حرية وسائل الإعلام. وكان العفو الرئاسي عن الصحفي جايابراكاش سيتامبالام تيسايناياغام بشيرا بحرية وسائل الإعلام. ويوجد أكثر من ٧١ منفذا إعلاميا تعمل بحرية في سرى لانكا. وتفتقر الصور العامة التي ترسم لحرية التعبير في البلدان الفردية غالبا إلى روح السخرية السياسية اللاذعة والمناقشة الحيوية التي تجرى باللغات المحلية وتبث من خلال التلفزيون والإنترنت، من بين وسائل الإعلام الأخرى وتزدهر حرية التعبير في سرى لانكا في هذا المجال حقا. وحث الاتحاد الأوروبي على توسيع آفاقه عند استقصاء حالة حقوق الإنسان في مثل هذه البلاد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.